مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 … PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية

أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراقي للفترة (2008- 2018)

مصطفى كاظمي نجف ابادى [a *] ، كرار يونس لفتة[b]
a مركز بحوث الحوزة والجامعة
b جامعة المصطفى/ ايران

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2020/5/4
تاريخ التعديل :2020/5/17
قبول النشر :2020/5/18
متوفر على الأنترنيت:2020/9/30

الكلمات المفتاحية :
تقلبات الأسعار
الموازنة
النفط
الايرادات العامة
الاقتصاد العراقي

الملخص

تناولت الدراسة تغيرات أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد العالمي بصورة عامة و على الاقتصاد العراقي بصورة خاصة للسنوات (2008-2018). حيث تم جمع معلومات كاملة عن الإيرادات العامة و الإيرادات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي للفترة المذكورة. حيث تم تحليل البيانات احصائيا لدراسة تاثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي و للحد من هذه التأثيرات على الاقتصاد. حيث تمت دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على عدة جوانب اقتصادية للعراق أهمها الإيرادات المالية في الموازنة العامة و التضخم المالي و كذلك البطالة. كما تناولت الدراسة اهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمي. و كذلك الاحتياطي العالمي للنفط و مصادر الطاقة البديلة. حيث تمت مقارنة نسبة مساهمة القطاع النفطي الى اجمالي الناتج المحلي . اظهرت النتائج ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بصورة أساسية على الإيرادات النفطية حيث كانت نسبة مساهمة القطاع النفطي من اجمالي الناتج المحلي للفترة المذكورة تتراوح بين 98% الى 99%. و كذلك أظهرت النتائج ان الاقتصاد العراقي يتدهور بصورة كبيرة عند انخفاض أسعار النفط. و من خلال الدراسة تبين ان الاقتصاد العراقي يبقى اقتصادا ريعيا ما لم يتم تطوير القطاعات الصناعية و الزراعية لتنويع مصادر العملة الصعبة و كذلك زيادة انتاج النفط. و كذلك استحداث صندوق سيادي لادخار الأموال في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام و الاستفادة منها في حالات انخفاض أسعار النفط المفاجئة.

The Effect of Oil Price Fluctuation on Iraq's Economy From 2008 to 2018

Mustafa Kadhimi Najaf Abadi [*a] , Karrar Yunus Lefta [b]
a Hawza and University Research Center.
b Al-Mustafa University / Iran.

Abstract

In this research, the changes in oil price and its influence on the world's economy, generally, and particularly on Iraq's economy from 2008 to 2018 is reviewed. Full information about the general incomes and oil specific incomes and domestic gross production in relation to that period are compiled. Further, the statistical data in relation to review of influence of the fluctuations in oil price on Iraq's economy are analyzed to prevent such future influences . On the other hand, the influence of fluctuations in the oil price on the Iraq's economy are review from a number of aspects, the most important of which is the financial incomes in the general budget, financial inflation rate and unemployment rate. In the present study, the most important factors that affect the global oil price ,its global saving and alternate energy resources are reviewed. Such that the extent of contribution of the petroleum sector is compared and contrasted with the domestic gross production. The results indicate that Iraq's economy is an interest-oriented, mono-product economy based on oil incomes, such that the contribution of the petroleum sector in national gross production in the abovementioned period ranges from 98 to 99 percent. In addition, according to the results, upon oil price decline, Iraq will encounter sever economic recession. It also became clear in this research that as long as the agriculture and industry sectors are not developed for the purpose of foreign currency resources diversity and oil production increase, and the central funds are not constituted in order to save the assets upon promotion of crude oil price and to use it by sudden decline of oil price, Iraq's economy will remain interest-oriented one.

* Corresponding author : E-mail addresses : Mostafakazeme@rihu.ac.ir.

2020 AL – Muthanna University . DOI:10.18081/MJAES/2020-10/131 -151.

Keywords: Price Fluctuation – Budget – Oil – General Incomes – Iraq's Economy.

المقدمة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859،فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية .ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم.1كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فهو يشكل نسبة 33.2 %من التجارة العالمية للطاقة سنة 2.2008ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط. رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الأولى لسنة 1973.وبسبب تعدد استخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده .ولا ينحصر تأثير النفط في النظام الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، بل يتسع حتى يشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب تخيلها مجردة من النفط. فلأستاذ "دانيال يورغن"، وهو أحد أبرز من كتب عن النفط، يقول : " إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساسا إنسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط "يعتبر النفط من اكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة ، لذلك سماه البعض بـ " الذهب الاسود " ، وقد يكون من الافضل وصفهُ بشريان الحياة لأغلب البلدان ، حيث يقوم عليه نشاط كبير ومتنوع لا يقتصر على مرحلة وجانب واحد بل يعتمد على مراحل عديدة تتسم بتعقيدها وسعة اثارها السياسية والاقتصادية والصناعية والفنية والتكنيكية والتنظيمية ... الخ . لهذا كان الاقتصاد النفطي عامة والصناعة النفطية خاصة موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية ومختلف الأطراف الممارسة لهذه الصناعة، وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية كالمعهد الفرنسي للنفط Institut Français du (IFP) والمعهد العربي American Petroleum Institut (API)بباريس، المعهد الأمريكي للنفطPétrole للنفط في الكويت وغيرها من المعاهد. إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف.

اهمية الدراسة

تنبع اهمية البحث من اهمية موضوع تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية واثرها على إيرادات الموازنة العامة اذ تعتمد الحكومة العراقية كدولة ريعية ذات الاقتصاد الاحادي الجانب في تمويل خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية على ما تحصل عليه من ايرادات نفطية والتي تشكل نسبة مساهمة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة ، اذ تعد الايرادات النفطية حاجة ملحة وغايه في الاهمية لتمويل انفاقها بشقيه الجاري والاستثماري وما تتطلبه التنمية المستدامة من أموال لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع افراد المجتمع للنفط اهمية كبيرة وان لهُ تأثير على اكثر جوانب الحياة ، ولاسيما الاقتصادية منها ، وان من اهم الادوار التي يقوم بها النفط انهُ يعمل على زيادة رفاهية الدول المستهلكة لهُ والدول النامية المصدرة له ، حيث انهُ يعد عصباً حيوياً للدول المنتجة لهُ وكذلكَ المستهلكة ، ويعتبر محركاً اساسياً لاقتصاديات تلكَ الدول ، كما وانهُ اصبحَ عنصر خلاف بينَ الدول الكبرى للسيطرة على منابع النفط وبالتالي التحكم بأسعاره ، ومن هنا تنشأ الاهمية لضرورة دراسة الموارد النفطية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي.

مشكلة الدراسة

ان انتاج النفط وتصنيفهِ يبين لنا مجموعة من المشكلات التي كانت قد وضعت جذورها الشركات الاجنبية منذ الادوار الاولى من اعمال التنقيب ، ومنذُ الادوار الاولى لسياستها الاحتكارية اذ ان الشركات العاملة في العراق كانت قد حصلت بوقتهِ على امتيازات النفط وقد ينشأ عن ذلك ان هذهِ الشركات تحكمت فعلاً بجميع الموارد النفطية وتمكنت كذلك من الحصول على امتيازات تشمل مساحات شاسعة واحتكرت لنفسها صناعة النفط ا احتكاراً قوياً في جميع النواحي – من انتاج ونقل وتسويق ..... الخ .

اهداف الدراسة

ان الهدف من البحث هو لمعرفة اهمية الثروة النفطية ومدى مساهمتها في دعم وتطوير الاقتصاد العراقي والبحث عن السبل الكفيلة والمتطورة في تطوير الاقتصاد وزيادة الإيرادات لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بنسة كبيرة على إيرادات النفط و له تأثير مباشر على الموازنة كما يهدف البحث لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

منهجية الدراسة

يعتمد البحث المنهج الوصفي والنظري والتحليلي وذلك من خلال دور النفط على الموازنة العراقية.

فرضيات البحث

- **الفرضية الاصلية**

نطلق البحث من فرضية مفادها ان لتقلبات اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية تأثير على الايرادات العامة للموازنة العامة في الاقتصاد العراقي من خلال اثرها على حجم الايرادات النفطية.نفترض أن للتقلبات إسعار النفط تأثير مباشر على الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة.

- **الفرضية الفرعية**

نفترض أن للتقلبات النفط تأثير على الاقتصاد العالمي نفترض أن للتقلبات إسعار النفط تأثير على اقتصاد الدول المصدرة والمستوردة.

الدراسات السابقة

1. عبد الستار عبد الجبار(2001) في اطروحته تحت عنوان دراسة تحليليه لتغيرات اسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة من. 1998 – 1970.ركز الباحث في فرضيته ان اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية خلال المدة- 1998 1970كانت دون المستويات المثلى على وفق معطيات النظرية الاقتصادية وذلك بسبب وجود فائض في العرض وبشكل مستمر.
2. أحمد جاسم الياسري (2009) تحت عنوان (النفط ومستقبل التنمية في العراق (تم وصول الباحث ان نمط التنمية في العراق استمر اسير النفط لارتباط حركة العملية وزخمها بوفرة العوائد لنفطيه (الايرادات) او شحتها فتزداد زخما في ظل زيادتها وتتراجع في ظل تناقصها.
3. ابن سبع حمزه في اطروحته اثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة. 2010- 1970 وكان الهدف تحليل دراسة الاثار التي يمكن تخلفها اسعار النفط في الاسواق العالمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الانفاق الحكومي، عرض النقد، البطالة، والتضخم في الجزائر بالاعتماد على تقنية اشعة الانحدار الذاتي من حيث هيكل الاقتصاد الجزائري.
4. يحيى حمود البوعلي 2010في اطروحته تحت عنوان (سوق النفط العالمية وانعكاساتها على سياسة النفطية العراقية). حيث اشار الباحث ان توقعات النفط سيبقى من اهم مصادر الطاقة في العالم حتى منتصف القرن الحادي والعشرون وبنسبه لا تقل عن 39 % وان الطلب العالمي على النفط سيزداد خلال السنوات القادمة .
5. سهام حسين البصام 2013 في مقالتها تحت عنوان (مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق). حيث اكدت الناشرة ان مخاطر واشكاليات تقلبات أسعار النفط خلال المده 1921-2012 اربكت كثيرا من الموازنات العامة وافرزت تداعيات خطيره وشكلت تحديات حقيقيه امام الموازنة .بسبب اعتماد العراق اعتماد كلي على النفط في اعداد موازنته.
6. أحمد رحيم العبودي 2009 تحت عنوان اطروحته (الاستثمار النفطي في منظمة الاقطار العربية المصدره للبترول) مع اشاره للعراق حيث أكد الباحث ان الدول العربية الأعضاء في منظمة (أوبك) تشكل مركز ثقل في السوق العالمي للنفط.
7. حيدر حسين عذافة 2016 (نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية) ان الهدف من الدراسة هو لمعرفة تأثير جولات التراخيص في زيادة معدلات الإنتاج اليومية.
8. روبن ميلز 2018 (مستقبل النفط العراقي) تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء في الاتجاهات والتحولات الأخيرة داخل صناعةٍ الطاقة العالمية؛ بحيث يمكن لصانعي السياسة أن يستبقوا التحديات المستقبلية بنحو أفضل ويتكيّرفوا بطريقة استراتيجية وليست رجعية. وتتناول هذه الدراسة كذلك الكيفية التي يمكن من طريقها تحديث الآلية التي تعمل بها صناعة النفط في العراق؛ لجعلها فرصة مثمرة للمستثمرين الأجانب.
9. عصام محمد عبد الرضا الجبوري 2016 (الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي). يوصي البحث باتباع اجراءات لمعالجة تأثير تدور اسعار النفط منيا في الاجل القصير تهدف الى ضغط وترشيد الانفاق الحكومي او توفير اي ايرادات اضافية سريعة، والاخرى للأجل المتوسط والطويل تهدف الى تصحيح الاختلال في الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر دخله من اجل رفع قدرة الاقتصاد العراقي لمواجهة تدهور اسعار النفط والتخفيف من اثاره السلبية على التنمية والاقتصاد العراقي بشكل عام.
10. تغريد داود سلمان داود 2016 (إثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي) توضح الباحثة من خلال هذه الدراسة ان العراق غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فاحتياطيات العراق النفطية المثبتة، والتي تبلغ نحو ١٤٣مليار/ ب، هي من بين الاعلى عالميا"، وهو ما يشكل ثالث اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وايران وتتسم تكاليف استخراج النفط بانها بالغة التدني، وساهمت ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ١٣٠٠دولار في ٢٠٠٤الى ٦٣٠٠دولار في عام ٢٠١٣.

تطوير الباحث

ان جميع الدراسات السابقة تناولت تأثير النفط على الاقتصاد العراقي بصوره خاصة وتقلبات أسعاره وزيادة إنتاجه والعوامل والنتائج المترتبة على زيادة الإنتاج وتقلبات الأسعار سواء كانت إيجابية او سلبية وخلال فترات سابقة ومختلفة اما دراستي تتسم بالحداثة ومدة زمنية طويلة شهدت الازمة الاقتصادية العالمية فتتناول دراستي السنوات من 2008 الى 2018 وشهدت فترة الدراسة الازمة الاقتصادية سنة 2008 التي سببت انخفاض كبير في أسعار النفط والعديد من التقلبات خلال تلك الفترة.

الاطار النظري

اسعار النفط الخام في السوق الدولية- اطار نظري

اولا : تعريف سعر النفط الخام

سعر السلعة أو الخدمة هو القيمة معبرا عنها بالنقود (محمد علي، 269:2008). ويعرف أيضا قيمة أي شيء معنوي أو مادي بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين (عبد الستار عبد الجبار،36:2001) . ويعرف كذلك بأنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة أو الخدمة أو كمية النقود التي يدفعها المشتري إلى البائع مقابل منتج أو خدمة أي إنَ هناك علاقة بين قيمة الشيء وسعره المحدد وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي علاقة متغيرة وهذا التغير خاضع وناجم عن تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة (خضير عباس ،101:2012). من البديهيات المعروفة اقتصاديا إنَ سعر أي سلعة يتحدد في الغالب التفاعل بين قوى العرض والطلب عليها وان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا يسمى اقتصاديا بحالة التوازن والسعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يسمى السعر التوازني أو سعر أما تعريف سعر النفط الخام بأنها قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومعلومين وان العلاقة بين السعر النفط وقيمته ليست ثابتة أو متساوية بل في الكثير من الأحيان العلاقة كانت غير متكافئة ويعرف أيضا بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام(البرميل يساوي(42)غالون أو حوالي(158.98723) لتراً والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) في اوقات تطور الصناعة النفطية في السوق الدولية (محمد أزهر،1980).

ثانيا: أنواع أسعار النفط الخام

سادت الأسواق النفطية العالمية منذ بداية إنتاج النفط وتصديره مجموعتان من أسعار النفط الخام هي :-

1. **مجموعة المسميات الأولى** :-منذ عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة التي بدأ العمل بها قبل عام 1973.
2. **مجموعة المسميات الثانية :**-ظهرت في مدة أخرى بسبب نشأة أسواق جديدة كالأسواق الفورية أو ظهور الصيغ الجديدة في تجارة النفط الخام مثل صفقات الأجل الطويل، وبدأ العمل بها بعد عام 1973(احمد حسين إلهيتي،139:2011).

يمكن دراسة هذه المجموعات على النحو الاتي:

- المجموعة الأولى :-إن الأسعار في السوق النفطية ضمن المجموعة الأولى يمكن أن تقسم إلى ما يأتي

1. **السعر المعلن (Posted Price) :** وهو (السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها) ،ويمكن تعريفه بأنه : (السعر الاحتكاري الذي تعلنه الشركات من جانبها سواء في البيع أم الشراء ومن هنا جاءت تسميته (السعر المعلن) ولا علاقة له بقوى السوق) (نبيل جعفر عبد الرضا،103:2011)، وكذلك بأنه (سعر البرميل المعلن الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية (احمد حسين إلهيتي،140:2011).
2. **السعر المتحقق (The Realized Price) أو الأسعار الفعلية (The Actual Price):** يعني سعر البرميل النفطي معبراً عنه بالوحدة النقدية محددة بما ينشأ بفعل الحسميات او السماحات او التسهيلات التي تقدمها الشركة البائعة للنفط الخام الى المشتري ولذلك يمكن القول ان السعر المتحقق هو السعر المعلن مطروحا منه الحسميات وتعني تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري او لتلافي المشاكل الناتجة عن طبيعة بعض القيود والحسميات) (محمد أزهر،240:1980).
3. **سعر الضريبي (The Tax price):**- يعني كلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية ويعد من الأسعار الداخلية التي يتم بموجبها اتفاق بين الشركة النفطية او بين فروعها اي انه من الترتيب الداخلي بين الشركات الداخلة في كارتل دولي لغرض تحديد السعر الضريبي للبرميل (احمد حسين إلهيتي ،141:2011).
4. **سعر الإشارة (The Reference price):-** وتكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط يقع ما بين السعرين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة،وقد ظهر هذا النوع من الأسعار في مدة الستينات إلى جانب السعر المعلن والمتحقق، إذ اعُتمد هذا السعر لاحتساب قيمة النفط المتبادل بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية المستقلة ويكون ذلك عن طريق عقد اتفاقية المشاركة أو المقاولة والتي على

أساسها يتم احتساب العوائد النفطية بين الأطراف المتعاقدة بموجب هذا السعر ، وقد طُبِقَ هذا السعر في كثير من البلدان النفطية المنتجة وأول دولة طبقت وتعاملت بهذا السعر هي الجزائر عندما عقدت اتفاقية مع فرنسا في عام 1965 ، وكذلك فنزويلا مع الشركات النفطية الأجنبية عام 1968 (نواف نايف إسماعيل،1981:21)، ويعني نفط الإشارة متوسط سلة من انواع النفط المتقاربة في درجات كثافة متقاربة او متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او إشارة لتسعير مجموعة من انواع نفط الإشارة . نذكر منها (احمد حسين إلهيتي، 141:2011).:-

- النفط العربي الخفيف / رأس التنورة / FOB - أوبك. ب نفط غرب تكساس. U.S.A. ت -نفط برنت / بحر الشمال .

5. **سعر التحويل (Transfer of price):-** وهو احد انواع أسعار النفط الخام الذى اوجدته الشركات الاحتكارية وتعاملت به بين فروع الشركة الواحدة ،ويمكن تعريفه بأنه سعر انتقال النفط الخام من نشاط إلى آخر أو من قسم إلى آخر ضمن الشركة الواحدة (احمد حسين إلهيتي، 140:2011)، في هذه الحالة فانه يتفق على سعر صوري أو حسابي يُراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب على ارباحها النفطية في الدول المسجلة فيها تكون بحد أدنى وبتحقيق هذا الغرض فان سعر التحويل قد يقل عن الأسعار الحقيقية والمعلنة لذا فان الدول المنتجة لم تعترف بهذا السعر ورفضت استعماله كأساس لاحتساب مكونات إيراداتها النقدية من النفط كالإتاوة والضرائب (محمد أزهر،1980:226).

6. **السعر الفوري أو الأسعار الآنية (The spot prices):-** ويعرف بأنه ثمن البرميل النفطي الخام معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو الفورية أو المفتوحة للنفط الخام ،وبدا السعر الفوري يظهر وينشط بعد إن أخذت السوق الفورية تمثل مؤشراً لحركة الأسواق والأسعار في العالم ومنها أسواق روتردام ،سوق جنوه ،وسوق سنغافورة ،وسوق جنوب أوربا، وسوق شمال أوربا ،وتنتخب في السوق الفورية مجموعة من انواع النفط التي تشكل الإشارة إلى دولتها أو يتم اختيارها من قبل المتعاملين في السوق الفورية أو السوق النفطي(احمد حسين إلهيتي،120:2011)، ويعرف (كذلك بأسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء) (نواف نايف إسماعيل :23:1981).

- **السعر الاسمي (The Nominal Price):-** القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنها بالوحدة النقدية الأمريكية.
- **سعر الحقيقي (Actual Price):-**فهي القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم او ما يسمى بمخفض التضخم ،أو كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نحصل عليها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل.
- **سعر البرميل الورقي (Barrel Price in Dollar):-**هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط (عبد الستار عبد الجبار،36:2001).
- **أسعار صفقات الأجل الطويل Long-term Deals (Prices):-** تعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الاني على أنْ يسلم النفط الخام في مدة زمنية اخرى.
- **السعر الارجاعي (Net back price):-** فيعني سعر البرميل في ضوء أسعار منتجاته و مكرراته التي سميت برميل أوبك (البرميل المركب) وهذا هو عبارة عن سعر البرميل النفطي محدداً في ضوء أسعار منتجاته المكرر (خالد بن منصور العقيل).
- **العوامل المؤثرة في سعر النفط الخام :** ويمكن أن تصنف العوامل التي تؤثر في أسعار النفط الخام في السوق الدولية على النحو الاتي :-
- **الاولى: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على النفط الخام**

يعد الطلب العالمي على النفط الخام طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطية المكررة. ان أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتضاف الى السعر كمتغير أساسي في معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات أخرى مستقلة، ويتميز الطلب على النفط عموما بأنه غير مرن في المدى القصير، وذلك بسبب عدم توافر مصادر الطاقة البديلة عموما يتأثر الطلب العالمي على النفط بعدة عوامل منها النمو الاقتصادي والمرونة السعرية وكذلك مستويات عرض مصادر الطاقة الأخرى (احمد جاسم جبار الياسري،112:2009).

أولا: معدل النمو الاقتصادي

تعد التغيرات الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي واحدة من اهم العوامل المؤثرة في تبدلات الطلب على النفط الخام، وكما تشير النظرية الاقتصادية يعد الطلب المؤثر الرئيسي على السعر ،الا ان ذلك التأثير تختلف نسبته من بلد الى آخر على وفق درجة التقدم الاقتصادي والتقني الذي يرتبط باستهلاك النفط الخام باعتباره طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات النفطي (عبد الستار عبد الجبار موسى ، 74:2002)، ففي البلدان التي تكون كثافة راس المال اكبر من كثافة العمل في دالة انتاجها فان مرونة الطلب الدخليه بالنسبة للنفط الخام (التغير الحاصل في الطلب على النفط الخام سبب التغير الحاصل في الناتج القومي) تكون

اكبر منها في البلدان التي تكون كثافة راس المال اقل من كثافة العمل في دالة انتاجها ولو رمزنا الى راس المال

(K) وللعمل (L) فان نسبة راس المال الى العمل هي (γ):

$$\gamma = \frac{K}{L}$$

فكلما زادت هذه النسبة كانت مرونة الطلب الدخلية على النفط الخام كطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات اكبر(عبد الستار عبد الجبار موسى ،45:2002)، وان معدل التغير في استهلاك الطاقة الناجمة عن التغير في معدل النمو الاقتصادي يطلق عليه معامل الطاقة (Energy Coefficient) او معامل استهلاك الطاقة والذي هو حصيلة النسبة المئوية للتغير في استهلاك الطاقة مقسوماً على التغير في الناتج القومي الا ان هذا العامل يكون في الفترات الاولى للنمو الاقتصادي متزايداً متأثرا بزيادة الدخل والناتج القومي، وفي مراحل لاحقة من الاشباع أي بلوغ مرحلة ومستوى عال من التطور الاقتصادي والاجتماعي فينخفض ذلك المعامل (محمد احمد الدوري ،115:1988)، فقد رافق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة في كثير من الأحيان ، ولكن بسبب الصناعة النفطية التي يسودها عنصر اللايقين فضلاً عن كثير من مسائل التوقعات المستقبلية ، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة فإن كلفة المستخدم ستكون عالية وسيرتفع سعر النفط الخام (عمار محمد سلو أحمد، 30:2006)، وتلعب معدلات النمو الاقتصادي دورا رئيسيا في التأثير على جانب الطلب على النفط، فبانخفاضها سينخفض الطلب، وهذا ما تم معايشته خلال عام 1991 حينما انخفض معدل النمو الاقتصادي من(3.0%)عام 1990 الى (0.9%)عام 1991 ادى ذلك الى انخفاض الطلب على النفط من(1.7%)عام 1990 الى (0.05%-)عام 1991 بسبب حرب الخليج الثانية التي ادت الى انخفاض الطلب على النفط من(65530) مليون برميل يوميا عام 1990 الى (65495) مليون برميل يوميا عام 1991 ،فقد تميز الطلب العالمي على النفط خلال مدة (1993-1995) بالتزايد من(0.6 %-)عام 1993 الى(2.04%)عام 1995 ، اما في العامين 1996 و1997 فقد ارتفع السعر الى (20.29) دولارا للبرميل عام 1996 بعد ان كان (16.86) دولارا للبرميل عام 1995، وبسبب الارتفاع في النمو الاقتصادي من (3.7%) عام 1995 الى (4.2%) عام 1996، وارتفع الطلب على النفط من (2.04%) عام 1995 الى(2.52%)عام 1996 ،كما حافظ النمو الاقتصادي على المعدل نفسه خلال عامي 1996و1997 بينما انخفض الطلب على النفط بنسبة قليلة خلال السنتين أعلاه (كوثر محمد ،61:62:2011)،(وسن هادي فيحان،137:2001).

الثانية : العوامل الاقتصادية المؤثرة في العرض للنفط الخام:

يقصد بالعرض النفطي الكميات المعروضة من السلعة النفطية من الأطراف العارضة العاملة في السوق النفطية بسعر معين في مدة معينة ، ويتم عرضها بمصدرين الاول الدول المنتجة للنفط التي تنتمي لمنظمة الأوبك (عمار محمود حميد ، 130:2006)، والآخر من الدول المنتجة خارج الأوبك ويتأثر العرض العالمي من النفط بمجموعة من العوامل ،واهم هذه العوامل: حجم الاحتياطي النفطي المؤكد عالمياً وحجم الخزين النفطي الاستراتيجي والكلف الحدية للاستخراج وغيرها من العوامل.

أولا : حجم الاحتياطي النفطي

والمقصود بالاحتياطي النفطي بشكل عام (كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الارض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة (هيام خزعل ناشور ، 5:2012)، ويكون الاحتياطي النفطي على أنواع هي :

الاحتياطي المؤكد: بحسب تعريف معهد البترول الأمريكي (API) فان الاحتياطي النفطي المثبت هو(كميات النفط الخام التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتوافرة بشكل واضح لا يقبل الشك إلى إمكانية استخراجها مستقبلاً من الحقل مع افتراض استمرار الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية) .

الاحتياطيات المضافة نتيجة لتطبيق تقنيات الاستخلاص النفطي المدعم : و هي استخراج كميات إضافية إلى الإنتاج الأولي من النفط من المكامن الطبيعية وذلك عن طريق دعم الطاقة الطبيعية في المكمن او استبدالها وتتضمن هذه الطرق طريقة الاضافة بالماء واي وسائل اخرى تدعم عمليات الانتاج الطبيعي من المكمن (عبد الستار عبد الجبار موسى ،136:2000).

الاحتياطي المرجح وجوده :-هي كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها و التأكد من احتياطها الثابت سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من الامتداد الأفقي أم العمودي للطبقات المنتجة للنفط او الكميات التي يمكن استخلاصها بسبب تطبيق مسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد ،والتي توجد دلائل على احتوائها للنفط

(تقويم النفط العراقي على الموقع الالكتروني ،www.ar.wiki.openoil.net).

الاحتياطيات المحتملة هي الاحتياطيات التي تعرف بأنها موجودة ويمكن استخراجها في اطار السوق الحالية والظروف التكنولوجية ،إذ أنَّ الشركة اقل تأكدا في قدرتها على استخراجها والتي تصل نسبتها الى (50%) بعكس الاحتياطي المؤكد والذي تصل نسبة الى(90٪)،حيث ان من أسباب الفرق تكمن في ان الاحتياط يكون خارج نطاق القدرة الاستخراجية من الآبار الموجودة مما يتطلب الحاجة لاستثمارات جديدة أو انه لابد من التراخيص المختلفة للإنتاج والنقل من البلد المضيف (عبد الستار عبد الجبار موسى ،71:2001).

ويعد حجم الاحتياطي النفطي واحداً من العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام الدولية، فعلى الصعيد الإقليمي فان الكمية المستخرجة هي دالة لحجم الاحتياطي النفطي المثبت{ S = f(P , R) } حيث أن سياسة استخراج النفط الخام في كل دولة يتأثر بحجم الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج خلال مدة زمنية' والمقصود هنا بالاحتياطي النفطي القابل للاستخراج هو ان سعر النفط الخام في السوق يغطي تكاليف استخراجه إذ أنَّ هناك احتياطيات نفطية غير اقتصادية لا تدخل ضمن الاحتياطيات النفطية خلال فترة زمنية معينة في ظل سعر معين، وبذلك فان الإنتاج (الاستخراج) يصبح دالة لكل من حجم الاحتياطي النفطي المثبت والسعر ،وهكذا فعلى الصعيد الدولي فان التغيرات في حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت تؤثر في التغيرات الحاصلة على صعيد العرض الكلي للنفط الخام في السوق الدولية وهذا يؤثر بدوره في سعر النفط الخام في السوق الدولية. بمعنى أنَّ أسعار النفط الخام لا تأخذ مساراً واحداً اتجاه تغير حجم الاحتياطي وإنما كلما تغيرت التوقعات حول حجم الاحتياطي فان مسارات السعر سوف تتغير تغيرا عكسيا مع حجم الاحتياطي (منظمة الدول المصدرة للبترول –اوابك ،111:2005).

الثالثة : العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في حجم العرض والطلب على النفط الخام.

أ- السياسة الدولية والظروف الطارئة والأزمات

تتميز سياسة البلدان الصناعية المتقدمة ومنذ أمد بعيد بتعظيم مصالحها الاقتصادية ، وبما أن النفط الخام له أهمية كبيرة للأمن القومي العسكري والاقتصادي لتلك البلدان وكونه أرخص البدائل المتاحة في الوقت الحاضر كما يشكل مصدراً رئيسياً للطاقة اللازمة لتشغيل الآلة الصناعية والعسكرية فإن هذه البلدان تسعى إلى تعظيم منافعها من خلال الضغوط السياسية على البلدان المنتجة للنفط الخام ومن خلال التحالف مع عدد منها والتلويح بالمقاطعة العسكرية والاقتصادية لعدد آخر وتبني ستراتيجيات تهدف إلى زيادة عرض النفط الخام وتحقيق فائض عن الطلب على النفط الخام لإبقاء أسعار النفط الخام بمستويات متدنية، كما تلعب الأزمات والظروف الطارئة دوراً كبيراً في إحداث تقلبات حادة في أسواق النفط الخام ،وخاصة الحروب والاضطرابات السياسية في جانب عرض النفط الخام ومن ثم على أسعار النفط الخام ، فنتيجة لحرب أكتوبر 1973 ظهرت الصدمة النفطية الأولى (First Oil Shock) والتي حولت سوق النفط الخام إلى سوق بائعين هذا من جانب وظهور الصدمة النفطية الثانية عام 1979 خلال الثورة الإيرانية عندما ارتفع سعر النفط الخام إلى (34) دولار للنفط العربي الخفيف من جانب آخر ، أما في عام 1983 فقد ظهرت الصدمة العكسية وانخفضت أسعار النفط الخام وفقدت دول (أوبك) سيطرتها على تحديد الأسعار ، بعد ان استمرت نحو عقدين من الزمن (1973-1986).ويلاحظ أن الدول الصناعية قد استطاعت تحويل الزيادة في فاتورة وارداتها النفطية من خلال رفع أسعار السلع الصناعية ، أما الدول النامية غير النفطية كان عليها أن تستغني عن وارداتها الأخرى غير الضرورية لتمويل واردات الطاقة الذي انعكس على ارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي (حميد الجميلي ،32:2001)،(وسام حسين علي حسين الدليمي ،37:2007)، كما أن حرب الخليج الأولى عام 1980 قد سببت قلقا دوليا في السوق النفطية أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار وكذلك في عام 1990 إبان حرب الخليج الثانية إذ أثارت قلق الأوساط الدولية على مستقبل الامدادات النفطية الدولية من هذه المنطقة الحيوية التي تمتلك أكبر احتياطيات النفط في العالم كادت أن تسبب ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط الخام (عبد الستار عبد الجبار موسى ،52:2001).

ب. **سياسات الحد من التلوث :** لقد زاد الاهتمام بموضوع البيئة وبشكل واضح وواسع خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وخصوصاً ظاهرة الاحتباس الحراري (Heat Emission) ودور النفط كأحد أنواع الوقود الأحفوري (Fossil Fuels) الذي يشمل اضافة إلى النفط كل من الفحم والغاز الطبيعي في التأثير على ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية من خلال انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون الذي يساهم في التغير المناخي (Climate Change) ، وعلى الرغم من وجود حالة عدم التيقن في كون انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون وهو سبب هذه الظاهرة، فقد دار النقاش حول هذه الظاهرة في مؤتمرات البيئة العالمية ومؤتمرات الارض ، وبالرغم من الاختلافات التي حصلت بين الدول خلال المفاوضات في الأعوام (1990-1992) فيما يتعلق بالأولويات وفيما يتعلق بعلاقة البيئة بالطاقة وكيفية التصدي لظاهرة التغير المناخي فقد تم الاتفاق عام 1992 في مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل على حث الدول الصناعية على اتخاذ سياسة للحد

من انبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال فرض ضريبة على المنتجات التي يؤدي استهلاكها إلى انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون باعتباره أهم غازات الاحتباس الحراري واستناداً إلى مبدأ (من يلوث يدفع) (Polluter Pays Principle) وهو مبدأ يُحمل مسبب التلوث تكاليفه وعرفت هذه الضريبة بضريبة الكاربون (Carbon Taxation) إذ قررت المفوضية الأوربية تثبيت انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون في دول الاتحاد الأوربي عند مستوياتها كما انها واصلت بفرض ضريبة الكاربون تدريجياً بمعدل (10) دولار للبرميل، كما تضاعفت الضرائب على النفط في دول الاتحاد الأوربي خلال المدة (1985-1998) إذ تبلغ حالياً ما يعادل(60%)من قيمة المشتقات الرئيسية الثلاث (البنزين ، وقود الديزل وزيت التدفئة) بالمقارنة مع نسبة(37%) من قيمتها عام 1985 وأن هدف هذه الضرائب هو زيادة أسعار البيع للمستهلك النهائي وبالتالي تحد من نمو الطلب على النفط الخام كما تؤدي إلى ترشيد الاستهلاك واللجوء إلى المحافظة على البيئة على المدى القريب. وهذا من شأنه إبطاء معدلات النمو الاقتصادي وهو سبب خسائر لا تتجاوز (20%) من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم على مدى مائة عام مضت، ومن آثار الضريبة الإضافية تقليص استخدام الطاقة ، وهو ينعكس على الاقتصاد العالمي بآثار انكماشية تفوق ذلك بكثير ، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية سيدفع إلى زيادة البحث والتطوير عن بدائل جديدة (حسين عبدالله، 198:2000).

الاطار العملي

اثر تقلبات أسعار النفط العالمية على الاقتصاد العراقي

اولا : نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحل

1. أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات انفطية اعتمادا شبه كلي حيث ان إيرادات النفط تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي و المصدر المهم في الحصول على الإيرادات و العملة الصعبة، حيث تساهم الإيرادات النفطية بنسبة تتجاوز 90% من الناتج المحلي الإجمالي. اذا ان الاعتماد الشبه كلي على النفط له انعكاسات سلبية على نمو الاقتصاد العراقي. و يتناسب الاقتصاد العراقي مع أسعار النفط في السوق العالمي للنفط تناسبا طرديا حيث يزدهر الاقتصاد العراقي بارتفاع أسعار النفط و زيادة انتاج العراق للنفط الخام و يتراجع الاقتصاد العراقي بانخفض أسعار النفط العالمي مما يسبب عدم استقرار الاقتصاد في البلد نتيجة التقلبات السعرية المستمرة في سوق النفط العالمي(حسن لطيف كاظم الزبيدي ،2007). و للنفط العراقي مميزات كثيرة تختلف عن اكثر البلدان المصدرة للنفط و هذه المميزات تجعل كلف الاستخراج منخفضة، و من هذه المميزات قرب النفط من سطح الأرض و وجوده في المناطق اليابسة وقلة المخاطرة في عملية االاستكشاف (البحث و التنقيب) من قبل الشركات المستثمرة . نتيجة للحروب التي واجهت العراق و الازمات السياسية المتعاقبة أدت الى تدمير البنى التحتية و ندثار الالات و المعدات و انفاض الأسعار كلها عوامل أدت الى انخفاض الناتج المحلي من النفط الخام للعراق (مايح شبيب الشمري ،209:2012). واجهت الاقتصاد العراقي الكثير من التحديات و الصعوبات من أهمها الضروف السياسية و انعدام الاستراتيجة النفطية الى جانب الضغوطات الامريكية و العقوبات التي فرضت على العراق التي فرضت على العراق لمدة ثلاثة عشر عاما و عوامل أخرى عديدة (يحيى حمود حسن،78:2012) .ان تدهور الإيرادات النفطية نتيجة انفاض الأسعار يفرض على البلدان المصدرة للنفط و التي تتعتمد بصورة أساسية على الإيرادات النفطية اللجوء الى وسائل بديلة للحصول على الإيرادات للحد من تاثير التقلبات المستمرة في أسعار النفط في السوق العالمي للنفط. حيث ان هنالك العديد من الوسائل البديلة التي تعتمدها تلك البلدان للحد من الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية منها الزراعة و الصناعة و الضريبة. كذلك تلجا بعض البلدان الى زيادة الإنتاج المحلي للنفط من خلال استكشاف حقول نفطية جديدة للحد من العجز الذي يحصل في الموازنة عند انخفاض أسعار النفط العالمية (حيدر حسين آل طعمة ، 2:2016). وترتب على الحرب العراقية الكويتية (حرب الخليج الثانية) في سنة (1991) استهداف المنشآت النفطية الأستخراجية والتحويلية سواء أكانت منشآت الإنتاج والخزن والنقل أم منشآت التصفية والتصنيع للغاز، فتوقفت عمليات التصدير عبر الموانئ كافة على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر. إنَّ توقف الصادرات النفطية جاء نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق التي أدت إلى إنخفاض الإنتاج نتيجة للمقاطعة الدولية الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق في أب سنة (1990) إلى جانب توقف عمليات الاستثمار في الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى اندثار منشآت ومعدات هذه الصناعة وعدم مواكبتها للتقدم التكنولوجي هذه الأحداث أدت إلى تدني الإيرادات النفطية كنتيجة لانخفاض الصادرات وتدني الأسعار، إلى جانب زيادة الأنفاق العسكري من قبل الحكومة السابقة مما عرض الاقتصاد العراقي إلى تراكم الديون الكثيرة عليه. إنَّ التدهور الحاصل في القطاع النفطي يرجع إلى جانب عدم الاستقرار الأمني إلى تقادم التكنولوجيا المستخدمة في جميع مراحل الإنتاج النفطي وعدم التحديث واستخدام الأنظمة الأكثر فاعلية في إدارة الإنتاج والاحتياطي (التقرير الستراتيجي العراقي ،309:2008). وفي سنه 2008 ساهم القطاع النفطي بنسبة 45.1% من المجموع الكلي للناتج المحلي و يرجع الفضل في هذا الى ارتفاع أسعار

الـنفط التـي بلغـت 99.67 دولار للبرميـل الواحـد الا ان هـذا الارتفاع لم يدم طويلا بسبب الازمة المالية العالمي التي أدت الى انخفاض أسعار النفط في سنة 2009 حيث انخفض سعر النفط في ذلك العام 61.95 دولار للبرميل الواحد و على الراغم من زيادة الإنتاج من 2.28 مليون برميل في اليوم لسنة 2008 الى 2.346 مليون برميل في اليوم لسنة 2009 الا ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت الى 43.6% . و في سنة 2010 ارتفعت أسعار النفط بسبب الالتزام الذي قدمه أعضاء منظمة الدول المصدر للنفط (أوبك) و كذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو كلها عوامل أدت الى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي في ذلك العام .

و في السنة 2011 ارتفع سعر النفط ليصل 94.88 دولار للبرميل الواحد مع بقاء كمية الإنتاج كما في عام 2010 و كذلك نسبة المساهمة بقيت على ما هو في عام 2010 . و في السنوات (2012,2013,2014) كانت نسبة المساهمة في اجمالي الناتج المحلي تتراوح بين (41.0 الى 43.6) % اما اجمالي الناتج النفطي فقد حصلت به قفزة نوعية ليصل الى 3.11 مليون برميل يوميا في سنة 2014 نتيجة لاسعار النفط المشجعة و كذلك منح االعديد من الشركات العالمية النفطية الكبرى عقود الخدمة لتطوير 12 حقل نفطي حيث أعلنت وزارة النفط العراقي في شهر اب للعام 2013 ان اجمالي الناتج النفط يقد تخطى عتبت 2.98 مليون برميل يوميا . اما 2015 فقد شهدت أسعار النفط انخفاض كبير لتصل الى 48.66 دولار للبرميل الواحد (التقرير الاستراتيجي العراقي ،324:2014)، بسبب انخفاض الطلب العالمي و ترشيد الاستهلاك للنفط و الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة و هذ الانخفاض المفاجئ للأسعار النفط سبب تدهورا كبيرا في الاقتصاد العراقي وكما هو موضح في الجدول (1) .

الجدول (1) نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2018)

السنوات	أنتاج النفط (مليون برميل/ يوم) (1)	صادرات النفط الخام (ألف برميل / يوم) (2)	أسعار برميل النفط (دولار للبرميل الواحد) (3)	معدل التغير السنوي لأسعار النفط% (4)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي % (5)
2008	2.2805	1855	99.67	37.77992812	45.1
2009	2.3460	1959	61.95	-37.84488813	43.6
2010	2.3590	1960	79.48	28.29701372	41.7
2011	2.3590	2228	94.88	19.37594363	42.6
2012	2.9420	2502	94.05	-0.874789207	43.6
2013	2.9800	2442	97.98	4.178628389	41.0
2014	3.1100	2578	93.17	-4.909165136	43.6
2015	3.4820	3109	48.66	-47.77288827	59.90
2016	4.1640	3370	39.53	-18.76284422	36.7
2017	4.4469	3324	51.87	31.21679736	39.5
2018	4.4580	3549	68.40	31.86813186	38.7

الجدول اعتماداً على:

1. العمودين الأول والثاني: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، قاعدة بيانات بنك المعلومات، سنوات مختلفة.
2. العمود الثالث Organization of the Petroleum Exporting, countries, various years.
3. العمود الرابع تم استخراجه من قبل الباحث وفقاً للصيغة الاتية:

معـــــدل التغيـــــر الســـــنوي لأســـــعار الـــــنفط = (السعر في السنة اللاحقة–السعر في السنة السابقة) / السعر في السنة السابقة *100

2. **الطاقة التصديرية للنفط الخام العراقي**

يمتاز هيكل صادرات العراق بالتركيز السلعي لكونه يعتمد على القطاع الريعي (النفطي) في تكوين هذا الهيكل حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى صادرات الكلية اكثر من (98%) انظر الى جدول(4-2)، هو يعزز احادية الاقتصاد العراقي ، وهو عكس صادرات الدول الاخرى غير النفطية التي تعتمد على القطاعات الانتاجية (الصناعي، و الزراعي ،والخدمي) في تكوين هيكل صادراتها.

حيث كان المعدل اليومي للعام 2008 لقيمة صادرات النفط 63.461 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 63,726 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 99.58 % من اجمالي الصادرات الكلية . اما العام 2009 كانت قيمة الصادرات 39,307 اما قيمة الصادرات الكلية كانت 39,430 حيث شكلت نسبة صادرات النفط 99.69 من اجمالي الصادرات الكلية . اما العام 2010 كانت قيمة صادرات النفط 51,589 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 52,483 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 98.30 % من اجمالي الصادرات الكلية. اما العام 2011 كانت قيمة صادرات النفط 83,006 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 83,226 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 99.74 % من اجمالي الصادرات الكلية. اما العام 2012 كانت قيمة صادرات النفط 94,103 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 94,392 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 99.69% من اجمالي الصادرات الكلية. اما العام 2013 كانت قيمة صادرات النفط 89,402 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 89,742 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 99.62% من اجمالي الصادرات الكلية. اما العام 2014 كانت قيمة صادرات النفط 83,561 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 83,981 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 99.50% من اجمالي الصادرات الكلية. . اما العام 2015 كانت قيمة صادرات النفط 54,394 مليون دولار يوميا اما قيمة الصادرات الكلية كانت 54,667 مليون دولار يوميا حيث شكلت نسبة صادرات النفط نسبة 99.50% من اجمالي الصادرات الكلية. و من أعلاه نلاحظ ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا شبه كليا على صادرات النفط الخام حيث كانت نسبة الواردات النفطية من الواردات الكلية مقاربة الى 99.0% للفترة المحدد ضمن الدراسة و هذا يشكل عامل سلبي على الاقتصاد العراقي حيث يبقى الاقتصاد مرتبطا بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي.

جدول (2) صادرات العراق النفطية والكلية للمدة (2008-2018) (مليون دولار)

السنوات	قيمة الصادرات النفط الخام سنويا (1)	قيمة الصادرات الكلية (2)	نسبة 1:2 (3)	معدل اليومي للصادرات النفطية (م.ب/ي) (5)
2008	63,461	63,726	99.58	1.855
2009	39,307	39,430	99.69	1.906
2010	51,589	52,483	98.30	1.890
2011	83,006	83,226	99.74	2.200
2012	94,103	94,392	99.69	2.425
2013	89,402	89,742	99.62	2.402
2014	83,561	83,981	99.50	2.525
2015	54,394	54,667	99.50	3.019
2016	57.782	57.923	99.75	3.370

2017	71.890	72.103	99.70	3.324
2018	93.342	94.572	98.69	3.549

المصدر: وزاره التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوي لسنوات مختلفة

ثانيا : اسعار النفط والإيرادات النفطية في العراق:

يعتمد الاقتصاد العراقي على النفط اعتمادا كليا و كما هو معروف فهو اقتصاد ريعي الا ان القطاع النفطي عانى العديد من المشاكل في السنوات العشرة الأخيرة نتيجة للاهمال الذي حصل في الاونه الأخيرة بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها البلد و التي أدت الى عزوف الشركات الأجنبية من الاستثمار في هذا القطاع الحيوي و المهم في الاقتصاد العراقي و الإقليمي . و بعد الاستقرار الأمني الذي شهدته العراق لجئ العراق الى العديد من الخيارات لغرض تطوير هذا القطاع حيث عرض العديد من الحقول النفطية الى الاستثمار خلال جولات التراخيص . ما يقارب 12 حقل نفطي تم استثمارها لغرض التطوير و بعض الحقول لغرض الاكتشاف . حيث ان ارتفاع أسعار النفط شجع العراق الى المحاول للجوء الى جولات التراخيص لزيادة الناتج النفطي .

بعد حزيران من العام 2014 حيث خسر العراق العديد من الحقول النفطية بسبب هجوم داعش الإرهابي مما أدى الى سوء الأوضاع الأمنية و سيطرت الجماعات الإرهابي على اكثر من ثلاث محافظات من العراق الامر الذي أدى الى زيادة النفقات العسكرية و انخفاض الناتج المحلي من النفط الخام. و نتيجة لذلك حصل عجز كبير في الموازنة مما اجبر الحكومة الى الجوء الى الاقتراض الخارجي و اتباع سياسة التقشف و تقليل الرواتب و زيادة التوضيف في المؤسسات العسكرية . و بعد اتفاق الدول الأعضاء لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و بعض الدول خارج المنظمة على خفض الصادرات من النفط الخام و كذلك تعافي الاقتصاد العالمي في بعض الدول المستوردة مثل الهند و الصين تدى الى زيادة أسعار النفط العالمي (احمد جاسم محمد،2014:95). وسنتناول في هذا المبحث تحليل تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاسها على حجم الايرادات النفطية في العراق للمدة(2008-2018).

1- تقلبات اسعار النفط وأثرها على حجم الايرادات النفطية:

ارتفعت أسعار النفط الخام في العام 2008 عن سابقاتها حيث وصل سعر النفط الى (55.65) حيث سجلت الايرادات النفطية ارتفاعات مستمرة حتى وصلت الى (31778.4) والتي سوف انعكس وبشكل واضح على الايرادات العامة ، ويستثنى من ذلك عام 2009 الذي شهد انخفاضا في اسعار النفط (59.44) فانخفضت الايرادات النفطية الى (42462.1) مليون دولار، بسبب الازمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي والتي ادت الى انخفاض في اسعار النفط العالمية ، وفي عام 2010 عادت اسعار النفط الى الارتفاع سجلت (77.45) دولار نتيجة ازيادة انتاج النفط الخام الذي بدا مع نهاية عام 2010 الناجم عن بدء العمل بجولات التراخيص وسعي الشركات الاجنبية الى زيادة الانتاج على وفق ما هو متفق عليه . اما بخصوص الارتفاعات الكبيرة خلال العامين 2011 و 2012 اذ وصل سعره الى ما يقارب 100$/للبرميل الواحد والتي زاد فيها السعر الى 105.05و 106.01 دولار/ للبرميل الواحد و كما في جدول (3) .

اما المدة (2013-2015) من المدة المدروسة فهي فترة تراجع اسعار النفط الخام فقد بلغت في عام 2013 ما يقارب(102.26) للبرميل وانخفضت أسعار النفط في العامين اللاحقين وعلى التوالي (91.63و44.7 $)ثم ان نسبت النمو قد تدنت على توالي الى (-3.5%، -10.5%، 51.22%)واهم العوامل التي دفعت بالأسعار للتراجع خلال هذه المدة هو زيادة المعروض النفطي بشكل يزيد عن الطلب اولاً ، وتحسن العلاقات الدولية بين ايران ومجلس الامن الدولي ثانياً(تقرير الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك).

لم يتوقف مسلسل اتجاه اسعار النفط الخام نحو الانخفاض ووصل سعر النفط في عام 2015 الى (44.70) دولار للبرميل وهو ادنى سعر وصل اليه ،اما العام 2016 فقد وصل النفط الى ادنى مستوياته للفترة المدروسة حيث وصل الى 39 دولار ، وهنا لابد من التأكيد على ان هنا الانخفاض قد حدث بفعل العوامل الاتيه (حيدر كاظم مهدي،2015:112:109):

1. انتشار المضاربة على اسعار النفط : التي ترتكز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية فالمضاربة تقوم على التوقعات المستقبلية ،فإذا توقع المضاربون ارتفاع اسعار النفط فأنهم سيقومون بشراء النفط وخزنه ، مما يساهم في ارتفاع اسعار النفط بشكل اكبر مما هو عليه ، وبعكسه في حالة التوقع بانخفاض اسعار النفط ، فقد توقع المضاربون تدهور اسعار النفط و توقعهم بانخفاضها فقد قاموا ببيع مخزوناتهم في البحار مما تسبب ذلك في ارتفاع المعروض من النفط وثم انخفاض اسعاره حتى وصل السعر (50) دولار اً للبرميل بداية عام 2015 ثم انخفض الى (44.70) دولار .

2. انخفاض النمو الاقتصادي لعديد من الدول العالم المستهلكة للنفط الخام وبخاصه الصين التي تعتبر من اكبر الدول المستهلكة للنفط الخام نظرا لكبر حجم قطاعها الصناعي ، مما اثر على صادرات العراق النفطية .
3. خضوع بعض دول اوبك المنتجة للنفط الى املاءات السياسة الامريكية فضلاً عن تعطيل قرارات منظمة اوبك وخروج هذه الدول عن القرارات المتفق عليها تناغما مع الإستراتيجية الامريكية تجاه نفط الشرق الاوسط والخليج .

و في العام 2017 ارتفعت أسعار النفط الى 51 دولار بسبب اتفاق أوبك و في العام 2018 استمر ارتفاع أسعار النفط حتى وصل معدل أسعار النفط الى 68 دولار.

جدول (3) اسعار النفط والإيرادات النفطية في العراق خلال المدة (2008- 2018)

السنوات	معدل السعر (دولار/برميل)	معدل النمو اسعار النفط	ايرادات النفط (مليون دولار)
2008	97.35	32.5	4223.63
2009	59.44	-32.4	4621.42
2010	77.45	27.4	6207.53
2011	105.05	38.9	678.91
2012	106.01	0.9	604.100
2013	102.26	-3.5	248.95
2014	94.63	-10.4	112.88
2015	44.70	-51.2	96.923
2016	39.53	39.53	57.782
2017	51.87	51.87	71.890
2018	68.40	68.40	93.342

المصدر :

1. منظمة اوبك التقرير الاقتصادي السنوي .(2015). ص 42.
2. opec , Annual Statistical Bulletin, Organization of the Petroleum Exporting Countries2012,2015.

ثالثا : الموازنة العامة للدولة وتأثير تقلبات النفط فيها

1. مفهوم الموازنة : الموازنة هي الجداول المتوازية بين الجانبين والتي تتضمن كل من الايرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادة ما تقدر بسنة. وتبين ايضاً بشكل مفصل الايرادات والنفقات وتتضمن المشاريع التي ستنفذ في السنة المقبلة ضمن خطة التنمية للدولة ، ويؤدي تنفيذها الى تحقيق اهداف الاقتصادية والمالية وتعتبر وسيلة تساعد في تحقيقها وللموازنة اهمية كبيره في مختلف المجالات ومنها:

اولا : الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة (محمد طاقة،186:2007**):**

تمثل الموازنة المالية اهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة في جميع الدول نظراً ما يؤمل منها تحقيق الاهداف المرجوة من بناء بنودها وحسب الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تدار بها الامور من قبل الحكومة القائمة ، وكما يأتي :

أ. الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة (عادل أحمد حشيش، 277:1992**).**

للموازنة العامة اهمية في الاقتصاد القومي ، فهي اخذت بالتزايد من خلال تطور وظيفة الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول المعاصرة ، فهي تهدف الى تعبئة القوى الاقتصادية غير

المستخدمة وتحقيق العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة .

ب. الاهميـــة الاجتماعيـــة للموازنـــة العامـــة (سـعيد علـي العبيدي،189:2011**):**

تتبين الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال سعي الدولة الى اعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق الطبقية ودعم الفقراء في المجتمع بواسطة اساليب تتخذها الدولة لذلك ، على سبيل المثال ، فرض الضرائب المباشرة على الاغنياء وتوزيعها على شكل اعانات على الفقراء ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية ، والتعليم المجاني والخدمات الصحية وغيرها. وهناك مصطلحات مهمة يجب معرفتها في الموازنة

ثانيا : التوازن والاختلال في الموازنة العامة

1. مفهوم التوازن (نجم عبد عليوي ،204:2009**).**

يشير مفهوم التوازن في الموازنة العامة الى التساوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة، أي أن مجموع النفقات يجب ان لا يزيد على الايرادات ، لان بزيادة النفقات على الايرادات سوف يحدث عجز في الموازنة العامة ، وكذلك الحال بالنسبة للايرادات يجب ان لا تزيد على مجموع النفقات ، لان بزيادة الايرادات على النفقات سوف يحدث الفائض ، وهذا ما نادى به الفكر التقليدي في الماضي الذي رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الدولة المحايدة) ، وعدم القبول بحدوث العجز والفائض في الموازنة العامة. وبعد ان توسعت وظائف الدولة (الدولة المتدخلة) تغيرت هذه الافكار ، فمبدأ التوازن اصبح مبدآ في ذمت التأريخ لأنه من الصعب انجاز التوازن في الميزانية أو حتى في الميزان التجاري ، والسبب في ذلك يرجع الى تشابك العلاقات بين القطاعات والافراد والدول ، لذا اصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فهي الاداة الهامة لأحداث التوازن ، فمن خلال العجز يسمح للحكومات بالتدخل وتمويل المشاريع العامة و الخدمات الاجتماعية(علي كنعان ،333:2009).

2. الاختلال في الموازنة العامة :

يعد الاختلال الصفة المألوفة في الموازنات السنوية عند اغلب دول العالم المتقدمة منها او النامية ، إذ يتضمن هذا المفهوم مصطلحين اساسيين هما العجز ، الذي يحدث نتيجة زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة ، والفائض الذي يحدث نتيجة زيادة مجموع الايرادات العامة على حجم النفقات العامة ، وفيما يأتي نتعرف على كلا المفهومين(at:htpp:(www.bayt.com) :

أ. مفهوم الفائض في الموازنة العامة

الفائض في الموازنة العامة : وهو الزيادة الحاصلة عن زيادة قيمة بنود المصادر عن بنود الاستخدامات ، ويمثل ايضاً ما تحقق من الزيادة نتيجة الفرق بين النفقات الفعلية والايرادات الفعلية.

ب. مفهوم العجز

هناك العديد من المفاهيم التي توضح مفهوم العجز في الموازنة العامة منها ما يدل على انها مجموع ما ينفق على المشاريع من قبل الحكومة في كل سنة مالية بحيث لا تغطي تلك الايرادات الزيادة الحاصلة في حجم النفقات في السنة الواحدة نفسها(علاء حمد عبد الزيادي،69:2014).

او هو العجز الهيكلي ، أي نقص الايرادات العامة عن تمويل النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الانتاج ، الامر الذي يؤدي الى الاقتراض بهدف تمويل الانفاق العام ويؤدي ذلك الى زيادة الخلل الهيكلي من جديد(صفاء علي حسين البكري ،16:2011). ان العجز هو كبر حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الايرادات العامة بسبب توسع انفاق الدولة على بعض المؤسسات او الوزارات مثل وزارة الدفاع والداخلية او مشاريع التنمية الاقتصادية او مواجهة بعض الازمات التي يتعرض لها المجتمع مثل (المجاعات ، الاوبئة، الفيضانات) فيزداد حجم هذه النفقات ، وبالمقابل لا يوجد تغطية من قبل الايرادات ، فتلجأ الدولة الى مصادر عديدة لسد هذا العجز منها الاصدار النقدي او الاقتراض.

العجز أو الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2008-2018) (مليون دينار)

البيان السنوات	الايرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	العجز أو الفائض (مليون دينار)
2008	80252182	59403375	20848807
2009	55209353	52567025	2642328

2010	70178223	70134201	44022
2011	108807392	78757666	30049726
2012	119817224	105139576	14677648
2013	113840076	119127556	-5287480
2014	105386623	83556226	21830397
2015	66470252	70397515	-3927263
2016	54409269	67067433	-12658164
2017	77422172	75490115	1932057
2018	106569834	80873188	25696646

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة، دائرة الموازنة.

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، اعوام مختلفة ، صفحات متفرقة.

فـي عـام 2008 بلغـت الايـرادات العامـة (80252182) مليـون دينـار ، وفـي عـام 2009 ازدادت حـدة مخـاطر مصـادر التمويـل بعـد ان انخفضـت الايـرادات العامـة حتـى اصبح معـدل التغيـر فـي الايـرادات (-31.2) خصوصـاً عنـد انخفـاض اسـعار النفط في السوق العالمية بسبب الازمة المالية العالمية ، وقد ارتفع حجم الايرادات في الاعوام (2010 و 2011 و 2012) اذ شـهد العام الاخير أعلى معدل بلغتـه الايرادات نحـو (119817224) مليون دينار ، وهذه الزيادة جاءت بسبب استقرار السوق النفطية العالميـة ، ممـا ادى الـى ارتفـاع حجـم النفقـات الـى نحـو (105139576) مليـون دينـار ، وارتفعت اكثـر فـي عـام 2013 الـى نحـو (119127556) مليـون دينـار مـع انخفـاض حجـم الايـرادات العامـة ممـا ادى الـى ظهـور العجـز فـي الموازنـة بلـغ مقـداره (5287480-) مليـون دينـار. نسـتنتج ممـا سـبق اعتمـاد الموازنـة العامـة العراقيـة علـى الايـرادات النفطيـة مـع انخفـاض الايـرادات الاخـرى ممـا يـدل علـى ان الاقتصـاد العراقـي اقتصـادٌ احادي الجانب.

ثالثا : الايرادات العامة

يعتمد الاقتصاد العراقي على مجموعة من الايرادات السنوية والتي تضم عدد من المصادر سواء اكانت استخراجية مثل النفط الخام والمعادن الاخرى او مصادر سيادية مثل الرسوم او فرض الضـرائب او غير ذلـك ، علـى سـبيل المثـال العوائـد التـي يجنيهـا القطاع العام وهي العوائد السلعية والخدمية ، ولكن الواقع يشير الـى اعتمـاد جانـب الايـرادات فـي الموازنـة العامـة العراقيـة علـى الايـرادات النفطيـة بشـكل اساسـي وانخفـاض مسـاهمة بـاقي الايرادات الاخرى او عدم الاهتمام بها.

أ. الايرادات النفطية

يعـد القطـاع النفطـي المصـدر الـرئيس فـي عمليـة تمويـل الموازنـة الاتحاديـة فـي العـراق وعلـى هـذا الاسـاس نلاحـظ ان الحكومـات العراقيـة تهـتم بالقطـاع الاسـتخراجي لغـرض اسـتدامة هذا المورد المالي الرئيس، فالايرادات النفطية تمثل ثلثي اجمـالي الناتج المحل، نظراً لما يوفر من الايرادات العامة للقيام باعداد الموازنـة الاتحاديـة بعـد دراسـة الحاجـات الاساسـية للقطاعـات الاقتصـادية الاخـرى . ويشـير الجـدول (5) الـى الاهميـة النسـبية للنفط في الموازنة العامة للعراق في المدة(2008-2018)

جدول (5) اهمية الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة (2008- 2018)

البيان / السنوات	اجمالي الايرادات العامة(مليون دينار) (1)	نسبة التغيرفي الايرادات العامة (1)	الايرادات النفطية (مليون دينار) (2)	نسبة 2 :1 (4)
2008	80،252،182	54.1	79،131،752	98.7
2009	55،209،353	31.2-	51،719،059	93.7
2010	69،521،117	25.9	66،819،670	96.1
2011	99،998،776	43.8	98،090،214	98.1
2012	119،466،403	19.4	116،597،076	97.6
2013	103،767،395	13.1-	110،677،542	97.1
2014	105،386،623	1.5	97،072،410	92.1
2015	66،470،252	36.9-	51،312،621	77.1
2016	54,409,000	18.1-	44,267,000	81.3
2017	77،335،900	42.1	65,071,900	84.1
2018	106,569,800	37.8	95,619,800	89.7

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة.

- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة المحاسبة.

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين اهمية الايرادات النفطية في الموازنة العامة العراقية ، ان الارقام المطلقة لقيمة الايرادات النفطية تشير الى تحسن وارتفاع ما عدا عام 2009 ، واستمرت هذه الزيادة حتى عام 2012 ، ولكن بعد هذا العام بدأت بالانخفاض.

اما نسبة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة ، فنلاحظ ان عام 2008 الذي بلغت فيه النسبة نحو (94.6%) وبمعدل نمو نحو (46.86) ولكن في عام 2009 انخفضت هذه الايرادات فكانت النسبة نحو (90.9%) ومعدل النمو سالباً (34.21-) وهذا الانخفاض جاء نظراً لارتباط ايرادات النفط الخام العراقية بالسوق العالمية ، اذ كان للازمة المالية أثراً واضحاً على تراجع الايرادات النفطية وانخفاض سعر صرف الدولار الامريكي ، فهذا الانخفاض الحق الضرر بالايرادات العامة للعراق ، ومن ثم اضطرت الحكومة الى زيادة العجز في الموازنة 2009 على ان يمول هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام 2008 والتي هي الاخرى كانت تعاني من عجز، وفي عام 2010 ارتفع حجم الايرادات النفطية اذ كانت النسبة نحو (90.6%) ومعدل النمو نحو (26.70) .

استمرت الزيادة في الايرادات النفطية اذ سجل عام 2011 نسبة هذه الايرادات نحو (99.1%) ، وبمعدل بلغ نحو (62.06) ، وفي المقابل انخفضت نسبة الايرادات غير النفطية الى نحو (0.9%) ، وسجلت الايرادات النفطية العراقية عام 2012 اعلى ارتفاع لها إذ بلغت نحو (111,326,166,4) مليون دينار ، وبنسبة (92.9%) من مجموع الايرادات العامة ، ولكن في عام 2013 بدأ الانخفاض بالتدريج ، اذ نلاحظ ان معدل نمو هذه الايرادات بالسالب (5.05-) .

وفي عام 2014 وبسبب ما تعرض له العراق من الهجوم الداعشي والتجاذبات السياسية وعوامل اخرى ، لم تشرع الموازنة المالية ، فقد ارتفعت تخصيصات الانفاق الحكومية في النصف الثاني من هذا العام لمواجهة تحديات الارهاب الذي احتل (الموصل وصلاح الدين والانبار واجزاء من محافظة ديالى)

بهدف تحرير هذه المناطق مما يتطلب انفاقات عسكرية وامنية كبيرة ، اذ شهد هذا العام انخفاض في الايرادات النفطية الى نحو (98,511,504,0) مليون دينار ، وانخفض ايضاً معدل نمو الايرادات الى (-6.79)

الجدول (6) هيكل الايراد العام في العراق للمدة (2008- 2018) مليون دينار.

السنوات	الايراد العام	نسبة التغير%	الايراد النفطي	نسبته من الايراد العام%	الايرادات الاخرى	نسبتها من الايراد العام%
2008	80،252،182	54.1	79،131،752	98.7	1،120،430	1.3
2009	55،209،353	-31.2	51،719،059	93.7	3،490،294	6.3
2010	69،521،117	25.9	66،819،670	96.1	2،701،447	3.9
2011	99،998،776	43.8	98،090،214	98.1	1،908،562	1.9
2012	119،466،403	19.4	116،597،076	97.6	2،869،327	2.4
2013	103،767،395	-13.1	110،677،542	97.1	3،089،853	2.9
2014	105،386،623	1.5	97،072،410	92.1	8،314،213	7.9
2015	66،470،252	-36.9	51،312،621	77.1	15،157،631	22.9
2016	54,409,000	-18.1	44,267,000	81.3	10,142,000	18.7
2017	77،335،900	42.1	65,071,900	84.1	12,264,000	15.9
2018	106,569,800	37.8	95,619,800	89.7	10,950,000	10.3

المصدر:- اعداد الباحث بالاستناد إلى :-

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة.

✓ **مقومات و تحديات وأهمية القطاع الزراعي**

مقومات الزراعة العراقية

1. المياه : للمياه دور مهم في تشكيل اغلب مقومات التنمية، فالمياه تشكل اهم عوامل الانتاج لا سيما في الزراعة التي تستهلك نسبا تتراوح ما بين (80 - 85%) من اجمالي المياه المستهلكة في العراق، الا ان كميات كبيرة من المياه تذهب هدرا نتيجة الاستخدام غير الرشيد والناجمة عن اعتماد الزراعة العراقية على الطرق التقليدية في الري والمتمثلة بالري السيحي. الامر الذي يتطلب نشر و تعميم الطرق الحديثة في عمليات الري و خاصة الري بالتنقيط والري بالرش لما لها من مردود ليس فقط على ترشيد استخدام المياه وانما ايضا على مستوى الانتاجية. ان اسباب هدر المياه يرجع إلى الاسباب الاتيه:
   - اثناء النقل: حيث ان معظم الزراعة العراقية تعتمد على نقل المياه على قنوات غير مبطنة و مكشوفة مما يؤدي إلى ضياع (30 - 40%) من المياه المنقولة.
   - الفقد في الحقل: ان عملية الري بالطريقة السيحية تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه نتيجة للتبخر مما يؤثر على الانتاج (احمد عمر الراوي،26:27:2010).
   - انخفاض نسبة المياه في الانهار: حيث يعاني القطاع الزراعي من انخفاض نسبة المياه المخصصة للعراق بسبب الصراعات السياسية بين الدول، كذلك عدم استخدام الطرق التكنولوجية الحديثة في تدوير المياه والاستفاده منها
2. الاراضي الصالحة للزراعة: يمكن تقسيم الاراضي الصالحة للزراعة في العراق إلى اربعة اقسام، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي:

الجدول (7) توزيع الارضي الزراعة في العراق حسب طريقة الارواء

ت	نوع الارض	النسبة %	المساحة (الف دونم)
1-	الزراعة الاروائية	%12.8	23.23
	ممتاز	%3.7	6.720
	جيدة	%5.4	9.800
	متوسطة	%3.7	6.680
2-	الزراعة الاروائية والديمية	%10.8	19.4
	ممتازة للاروائية والديمية	%5.6	10.000
	ممتازة للديمية وجيدة للديمية	%2.8	5.120
	جيدة للاروائية ومتوسطة للديمية	%2.4	4.280
3-	جيدة للرعي والغابات	%6.9	12.280
4-	غير صالحة للزراعة	%74.6	131.880

المصدر: وزارة الري - تقرير الموازنة المائية لسنة 2012.

نلاحظ من خلال الجدول (7) ان الارضي الغير صالحه للزراعة تشكل نسبة 74% من مجموع الاراضي و تتوزع هذه النسبة بين مناطق الاهوار والجزيرة والمناطق الجبلية (مزاحم ماهر علي:4:2012).

3. الموارد البشرية : السكان هو المصدر الرئيس للقوى العاملة وتعد القوى العاملة في القطاع الزراعي من المقومات الاساسية التي يقوم عليها هذا القطاع، كونها احد عوامل الانتاج المسؤولة عن مزج عوامل الانتاج الاخرى و التوليف الامثل بينها، و ان اي تقدم في مجال الانتاج الزراعي لابد وان يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر من ايدي عاملة. ان العراق لا يعاني من نقص العمالة الزراعية من الناحية العددية ولكن قد تنقص هذه العمالة الخبرة والمهارة اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة (فاضل جواد دهش،15:2003).
4. المكننة الزراعية: على الرغم من سعة المساحات الصالحة للزراعة في العراق و بالرغم من توفر الوقود ورخص ثمنه مقارنة بالدول المتقدمة، الا ان المكننة لا تزال دون المستوى المطلوب و هذا يعود إلى اسباب عديدة منها:

أ. التعود على اساليب زراعية غير ملائمة للمكننة الحديثة.
ب. عدم توفر الخبرة في صيانة وتشغيل الآلات.
ج. عدم استغلال المكننة الموجودة حاليا بشكل صحيح و عدم استخدام مكائن زراعية ذات تكنولوجيا عاليه بحيث تزيد من الانتاج الزراعي.
د. عدم توفر قطع الغيار اللازمة بسبب عدم وجود مصانع محلية لانتاج المكائن الزراعية وقطع غيارها.

5. جهل الفلاح باستخدام الماكنه الحديثة : لذا يجب على المزارع ان يتعلم الاساليب الحديثة في الزراعة لكي يستطيع ان يواكب التطور التكنولوجي، دورالمكننة المتطورة من خلال ارسال بعثات من الاداريين في مجال الزراعة للأطلاع على مدى استخدام المكائن الزراعية المتطورة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي و بالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي فيGDP (اسوان عبد القادر زيدان،38:2005).

✓ **أهمية القطاع الزراعي واثره في الناتج المحلي الاجمالي**

1. دور القطاع ازراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لقدرته على توافر عدد من مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، فمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الزراعي، والاختناقات التي تحدث في القطاع الزراعي تمتد آثارها إلى بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ان التنمية الزراعية تعد مهمة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، اذ يعتمد العراق في الحصول على الجزء الاكبر من دخله القومي على تصدير النفط الخام، لكن التغيير في الاسعار الدولية في اسواق النفط جعلت العراق منكشفا للخارج ومعرضا إلى الضغوط الاجنبية. ان الظروف الراهنة تحتم على العراق اعطاء اولوية واهتمام اكبر للقطاع الزراعي لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة(علاء وجيه مهدي النعمة،4:2005). ان للزراعة دور واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، فالقطاع الزراعي

متنوع في انتاجه كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة، سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر او كمدخلات للصناعات التحويلية. وكذلك يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية، بالاضافة إلى ذلك يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الذي يمتص الايدي العامله الفائضة وبالتالي يخفض نسبة البطالة المتفاقمة في العراق ومن ثم خلق دخول جديدة تسهم في زيادة او تفعيل جانب الانتاج، لذلك ان تنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره يجب ان تحتل اهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الايفاء بمتطلبات البلد الغذائية، والذي يمثل الدفعة القوية الاولى في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية (سلام منعم زامل الشمري،5:2015) ويمكن بيان نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول.

جدول (8) الناتج الزراعي و نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2008 - 2018) (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة %
2008	4730388.9	120626517.1	3.92
2009	4898773.2	124702075.0	3.92
2010	5560828.4	132687028.6	4.19
2011	6465656.3	142700217.0	4.53
2012	6019561.4	162587533.1	3.70
2013	7459173.9	174990175.0	4.26
2014	7309016.0	175335399.6	4.16
2015	3707519.2	182331154.1	2.03
2016	5916172.8	193744445.6	3.05
2017	5692833.0	114190796.9	4.98
2018	6665386.3	104822921.0	6.35

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2008 - 2018)

نلاحظ من الجدول (8) ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي لم يحقق اي زيادة، عام 2016 وذلك بسبب سوء الاحوال الزراعية وتدهورها بسبب الاهمال الذي اصاب القطاع الزراعي بسبب الاغراق، الذي تسبب في سد النقص في المواد الغذائية من خلال الاستيراد وتقليل الاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة الاستيرادات الزراعية بحيث اصبح العراق يعتمد على الخارج من اجل سد الحاجة الحلية للأغذية. اي ان انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب الاغراق الذي ادى إلى انخفاض انتاجية القطاع الزراعي، فضلاً عن ان القطاع الزراعي لم ينل الاهتمام والعنايه اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية بسبب الاعتقاد السائد بأن تنمية القطاع الصناعي هو العامل الفعال في التنمية الاقتصادية ولهذا السبب كرست الدوله اهتمامها الكبير بالصناعة واهمالها القطاع الزراعي، وايضا لا ننسى الحروب وتاثيرها على القطاع الزراعي وتدهور مصادر الطاقه وعدم وجود صادرات لهذا القطاع ساهم ايضا في انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

2. نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

ان لمعيار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي استخدامات كثيرة ولكن اهم هذه الاستخدامات هو قياس أداء النشاط الاقتصادي لاقتصاد اي بلد، فارتفاع او انخفاض هذا المؤشر يشير إلى ارتفاع او انخفاض الأداء الاقتصادي بشكل عام.

الاستنتاجات

عد استقراء و تحليل وقياس واقع الاقتصاد العراقي تم التوصل إلى استنتاجات عدة هي:

1. هناك اتساق كبير بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق الاستثماري العام ، إذ يزداد بزيادة الأسعار وينخفض بانخفاضها ، فيما كان ذلك الاتساق ضعيفاً مع الإنفاق الاستهلاكي ، نظرا لحساسية مكوناته وعدم مرونتها اتجاه تلك الأسعار ، فضلا عن سياسة المناقلة بين النفقات، جعلت من ذلك الاتساق ضعيفاً.
2. ضعف التأثير المرغوب فيه للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط فيما انعدم ذلك التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون النفط ، فعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام الا إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط وبدونه لم تكن تتناسب وتلك الزيادات ، مما يدل على ضعف كفاءة واداء الاقتصاد العراقي في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي .
3. انعدام تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون النفط نتيجة سوء ادارة و تخصيص الثروة النفطية فيما يحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في القطاعات الاقتصادية عدا النفط ، وهذه النتيجة تتوافق مع فرضية الدراسة.
4. عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين تقلبات أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط ، بينما توجد هنالك علاقة سببية ضعيفة في المدى القصير بينهما ، وذلك بسبب الاستثمارات التي تمت في قطاع النفط بفعل جولات التراخيص ، وهذه النتيجة تتوافق مع فرضية الدراسة.
5. اكدت نتائج اختبار الاستقرارية بأن معظم المتغيرات غير مستقرة عند مستواها الاصلي ، فيما استقرت تلك المتغيرات عند اخذ الفروق الأولى لها.
6. وجود علاقة سببية بين أسعار النفط الخام والناتج المحلي الإجمالي الاسمي مع النفط وبدونه ، فيما انعدمت تلك العلاقة مع معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدون النفط ، فضلا عن ضعفها مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع النفط.

التوصيات

انتهت الدراسة بعدد من التوصيات منها :

1. تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما القطاع السياحي لما يدره من عوائد مالية وفرص عمل كثيرة تسهم في تحسن مستوى معيشة الافراد و الأقلال من مشكلة البطالة ، كما أن استغلاله لا يتطلب جهود كبيرة مقارنة بالقطاعات الاخرى.
2. ضرورة الاستفادة من الثروة النفطية من خلال معالجة النفط الخام وتحويلة إلى مشتقات نفطية وعدم الاكتفاء بتصديره بشكل خام ، ذلك لما يوفر من اموال طائلة يمكن الاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد الوطني.
3. الاقلال من سياسة المناقلة بين النفقات واستخدامها في الاوقات الحرجة جداً ، و رفع تخصيصات الإنفاق الاستثماري بما يحقق التوسع في الطاقات الإنتاجية وبناء البنى الارتكازية بوصفها الارضية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.
4. ضرورة تفعيل دور السياسة الضريبية بشكل تدريجي بما يتماشى مع تطور الاقتصاد الوطني للأقلال من الاعتماد الاقتصاد على العوائد النفطية.
5. ضرورة استمرار السيطرة على معدلات التضخم ومحاولة تحقيق التضخم المستهدف الذي هو الهدف الرئيس للسياسات الاقتصادية للوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب.
6. الارتقاء بالصناعة النفطية عن طريق تأهيل المنشأت الاستراتيجية والتصديرية ليتناسب ذلك و المستويات المرتفعة التي يمتلكها العراق من الاحتياطيات النفطية المؤكدة.
7. إن تقلبات أسعار النفط الخام ، يحتم على الحكومة أنشاء صناديق سيادية يتم الادخار فيها في اوقات ارتفاع الأسعار ، ليتم اللجوء اليها في اوقات الازمات ، وهذه التجربة معمول بها في الكثير من الدول النفطية كصندوق ضبط الايرادات العامة في الجزائر وصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية.

المصادر

أولا : الكتب

السماك ، محمد أزهر سعيد و باشا ، زكريا عبد الحميد.(1980). دراسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية جامعة الموصل، الطبعة الأولى.

إلهيتي ، احمد حسين .(2011).مقدمه في اقتصاد النفط ،الطبعة الأولى . بيروت : الدار النموذجية للطباعة والنشر.

عبد الرضا ، نبيل جعفر.(2011).اقتصاد النفط ،الطبعة الأولى : دار احياء التراث العربي.

إسماعيل ، نواف نايف .(1981). تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية .العراق : دار الرشيد.

حسن ، يحيى حمود .(2012). دراسات في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الاقتصادية جامعة البصرة، الطبعة الأولى : مطبعة الساقي.

الدوري ، محمد احمد الدوري.(1988). مبادئ اقتصاد البترول . بغداد : مطبعة الرشاد ،جامعة المستنصرية .

العبيدي ، سعيد علي .(2011). اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى. عمان : دار دجلة للطباعة والنشر.

طاقة ، محمد والعزاوي ، هدى .(2007). اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى : دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.

حشيش ،عادل أحمد .(1992). أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام) . بيروت ، لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

ثانيا: البحوث والدوريات

الجبوري ، عصام محمد عبد الرضا .(2016). الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

داود ، تغريد داود سلمان .(2016). إثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي.

مجيد ، محمد علي حميد ونجم الدين ، عدنان كريم.(2008). الطلب العالمي على النفط والعوامل المؤثرة عليه . مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 6، العدد 4.

موسى ، عبد الستار عبد الجبار .(2001). دراسة تحليلية لتغيرات أسعار النفط الخام في السوق الدولية للفترة 1970 - 1998 . أطروحة دكتورا مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.

خالد بن منصور العقيل ،قضايا بترولية دولية، رحلة في عالم البترول، من غير مكان وعام النشر.

موسى ، عبد الستار عبد الجبار .(2002). اسعار النفط الخام في السوق الدولية .مجلة دراسات الاقتصادية، بغداد ،العدد14.

فيحان ، وسن هادي فيحان .(2001).اثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة من (1979-2001). مجلة الدراسات الايرانية،العدد10.

ناشور ، هيام خزعل ناشو .(2012).العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008 . مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد 31، المجلد 8.

موسى ، عبد الستار عبد الجبار .(2000). تحليل واقع الاحتياطيات الدول النفطية خلال ثلاثين عاماً للمدة 1970-2000). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية –المجلد1 ، العدد3.

الزبيدي ،حسن لطيف كاظم .(2007).مستقبل النفط العراقي. مجلة أبحاث عراقية، العدد 2.

الشمري ، مايح شبيب وسلطان ، زمن راوي .(2012). الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد23.

مهدي ، حيدر كاظم .(2015). انخفاض اسعار النفط و الاجراءات اللازمة لتقليلٌ تأثيرٌها على الموازنة العامة في العراق . مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 5 العدد 1.

عليوي، نجم عبد .(2009). دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007 .مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 13 ، المجلد 2.

علي كنعان .(2008 – 2009). الاقتصاد المالي . منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق.

الراوي ، احمد عمر .(2010). دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 : الناشر دار الدكتور للعلوم، الجامعة المستنصرية ، بغداد.

علي ، مزاحم ماهر .(2012). الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990 - 2010). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (العدد: 38)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

الشمري ، سلام منعم زامل .(2015). دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد: 18، جامعة واسط.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

الوائلي ، خضير عباس حسين .(2012).أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980 – 2011) .رسالة متقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .

الياسري ، احمد جاسم جبار .(2009). النفط ومستقبل التنمية في العراق .رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة.

احمد ، عمار محمد سلو أحمد .(2006). السياسة الانتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية في مجال النفط الخام .اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل.

الجيزاني .(2011). كوثر محمد دهيم حسن ، دور منظمة اوبك في الاقتصاد العراقي .رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط.

حميد ، عمار محمود .(2006). تحديث صناعة تصفية النفط في العراق وآفاقها المستقبلية . رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.

الدليمي ، وسام حسين علي حسين .(2007). اثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة (أوبك)للمدة 1990-2007،رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار.

الـ طعمة ، حيدر حسين .(2016). هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الريع النفطي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد8، العدد15.

محمد ، احمد جاسم .نعيم صباح وآخرون ،اثر الايرادات النفطية بالتنمية البشرية في العراق للمدة(2003-2014) ،جامعة البصرة- كلية الإدارة والاقتصاد .

الزيادي ، علاء حمد عبد .(2014). تحليل وتقويم الابعاد الاستثمارية للموازنات الفيدرالية في العرق للمدة (2006-2012) . رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد.

البكري ، صفاء علي حسين .(2011). تقويم مناهج معالجة الموازنة الحكومية ، دراسة تطبيقية على عينة من الدول النامية) ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية . رسالة ماجستير.

دهش ، فاضل جواد .(2003). دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

زيدان ،اسوان عبد القادر .(2005). دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1980 - 2000، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل.

علاء وجيه مهدي النعمة.(2005). دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق. رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل.

رابعا: التقارير والجهات الرسمية:

منظمة الدول المصدرة للبترول ، اوابك، تقرير الامين العام للمنظمة السنوي العدد 32 لعام 2005 .

التقرير الاستراتيجي العراقي .(2008). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .بيروت : دار المحجة البيضاء. بيروت.

التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار المحجة البيضاء، حزيران 2014.

تقرير الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) اعداد مختلفة.

خامسا: شبكه المعلومات الدولية

تقويم النفط العراقي على الموقع الالكتروني - www.ar.wiki.openoil.net

الفائض الاقتصادي : 21/10/2015 . at:htpp:(www.bayt.com)

وزارة المالية ، سبل تنمية الايرادات العامة في العراق، at:http(www.m ofgov/.ig/lists/Researe has and studies).